بسم الله الرحمن الرحيم

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض

ورقة عمل

دور الغرف في تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا

مقدمة من

عسكر الحارثي

أمين عام مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض

مدير إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض

إلى المؤتمر الثاني لمواطنة الشركات والمسؤولية الاجتماعية

المنعقد بصنعاء في الفترة ٢٤- ٢٦ يونيو ٢٠٠٩م

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

مقدمة ٣

الفصل الأول : الغرف التجارية الصناعية وأدوارها المحورية ٤

أولا : نبذة عن نشأة الغرف على مستوى العالم ٤

ثانيا : تطور دور ومهام الغرف ٥

ثالثا : المسؤولية الاجتماعية في دائرة اهتمام الغرف ٦

رابعا : العوامل المؤهلة للغرف لتعزيز أداء
المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص ٧

خامسا : المعوقات التي تواجهها الغرف العربية
في تعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية ٨

الفصل الثاني : متطلبات قيام الغرف بتعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية
" تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا " ١١

أولا : نبذة تعريفية عن الغرفة ١١

ثانيا : البعد الاجتماعي في أداء الغرفة ١١

ثالثا : توجه الغرفة لأداء المسؤولية الاجتماعية ١٢

الفصل الثالث : نتائج وتوصيات الورقة ١٧

أولا : نتائج الورقة ١٧

ثانيا : توصيات الورقة ١٨

مقدمة

تعتبر الغرف التجارية الصناعية أحد المظاهر الحضارية التي حرصت على إرسائها الدول لترسيخ التنظيم المؤسسي بها ولإيجاد جهة منظمة وموحدة لتمثيل منشآت القطاع الخاص ، ولدعم توجهات هذه الدول نحو التنمية والإسراع بخطاها من ناحية أخرى ٠

ونتيجة لذلك أصبحت الغرف التجارية الصناعية أحد الأجهزة الرئيسية في المجتمع باعتبارها مسؤولة بشكل نظامي عن تمثيل ورعاية وتطوير مصالح القطاع الخاص الذي أصبح الآن القطاع الرئيسي المناط به مسؤولية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول وتنفيذ برامجها بما تتضمنه من برامج لخدمة المجتمع ومن بينها برامج المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الحديث والتي تعول عليها المجتمعات أهمية كبرى نظرا لمردودها الإيجابي المباشر والفعال على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية السكان ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وفي مقدمتها مشكلات الفقر والبطالة وانتشار الأمراض وتدهور البيئة ، وقد أضافت هذه الأهمية للمسؤولية الاجتماعية بعدا له وزنه في المهام التي تؤديها الغرف كانعكاس لاضطلاعها بمسؤولية تطوير أداء القطاع الخاص لتقوم بتفعيل دوره الاجتماعي إلى جانب الدور الاقتصادي الأساسي .

وتستهدف الورقة التعريف بالدور المحوري للغرف التجارية الصناعية في تطوير أداء القطاع الخاص وتوجهاته وترسيخ مواطنة منشآته لتؤدي دورها في خدمة المجتمع ، وتحديد الركائز التي تجعل منها مرجعية للقطاع الخاص في أداء هذه المسؤولية والمعوقات التي تواجهها إزاء ذلك ، والمتطلبات الواجب توافرها لقيام الغرف بدورها في تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية .

وتحقيقا لهذه الأهداف تلقي الورقة الضوء على مهام الغرف التجارية الصناعية والبعد الاجتماعي الجديد الذي أضيف على هذه المهام وبالتحديد الجزء المرتبط في هذا البعد بأداء المسؤولية الاجتماعية ، مع التركيز على تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وما قدمته من مبادرات لتعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية.

والله الموفق ،،،

الفصل الأول
الغرف التجارية الصناعية وأدوارها المحورية

أولا : نبذة عن نشأة الغرف على مستوى العالم :

جاء إنشاء الغرف في مختلف بلدان العالم لتكون الإطار التنظيمي لقطاع الأعمال الذي يمثله ويرعى مصالحه ويدعمه ليسهم بفاعلية في تنفيذ برامج التنمية وفي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتوفير احتياجات السكان من السلع والخدمات .

وقد عرفت الغرف بمسميات مختلفة منذ زمن قديم يرجع الى ما قبل الميلاد ؛ مع نمو ممارسة المجتمعات للأنشطة الاقتصادية ، وقد أشارت الدراسات التاريخية الى أن منتجي السلع المختلفة من أهل الحضارات القديمة من سكان الصين والرومان وقدماء المصريين قد كونوا اتحادات وجمعيات لحماية مصالحهم والدفاع عنهم والتنسيق بينهم ، وامتدت هذه الاتحادات والجمعيات عبر الأزمان التاريخية المختلفة حتى القرون الوسطى لتكون أساسا لظهور الغرف بشكل منظم - بمبادرات من أصحاب الأعمال - بداية من الدول الأوربية ، حيث أنشئت أول غرفة تجارية عام ١٥٩٩م في مدينة مرسيليا التي كانت ومازالت من أهم موانئ فرنسا ، ثم توالى إنشاء الغرف في معظم الدول الصناعية في أوربا ، وامتدت بعد ذلك إلى مختلف مناطق ومدن العالم ، **ومنها المنطقة العربية، حيث** أقبلت البلدان العربية على إنشاء الغرف إبتداءً من الثمانينات من القرن قبل الماضي .

وتتفق معظم البلدان في الدوافع التي من اجلها أنشئت الغرف ، وهو رعاية مصالح أعضائها ، إلا أنه قد يأخذ في الدوافع إضافة إلى ذلك مساندة الدولة في دعم برامجها الاقتصادية والاجتماعية .[1]

[1] خليل .بدر الدين محمد ، استشراف إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الغرف التجارية الصناعية العربية ، رسالة دكتوراه .

ثانيا : تطور دور ومهام الغرف :

لقد تطور دور الغرف من بداياتها الأولى من مجرد الدفاع عن مصالح القطاع الخاص وتمثيله لدى السلطات الرسمية إلى الإسهام في دعمه وتطويره ومعاونته بسبل متعددة لتحقيق أهدافه وتوسعة استثماراته ؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات ، أهمها ما يلي :

(١) توفير المعلومات والبيانات والدراسات المعاونة على اتخاذ القرارات الاستثمارية والقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ٠

(٢) استكشاف الفرص الاستثمارية والتجارية وتعريف أصحاب الأعمال والراغبين فى ممارسة الأنشطة الاقتصادية بها ٠

(٣) السعي لإيجاد التسهيلات المناسبة والإمكانات المدعمة لما يقدمه القطاع الخاص من منتجات وخدمات ٠

(٤) بحث المشكلات والمعوقات التي تواجه المنشآت ومتابعة حلها مع الجهات المختصة ٠

(٥) تقديم المشورة القانونية والاقتصادية وغيرها في كافة المسائل المرتبطة بإنشاء وتشغيل المشروعات.

(٦) تعريف أصحاب الأعمال بالمستجدات من الأنظمة والتعليمات والتوجهات الاقتصادية ذات الصلة بأنشطتهم ٠

(٧) تنمية العلاقات الاستثمارية والتجارية بين أصحاب الأعمال ونظائرهم في الدول الصديقة وتنظيم لقاءات وزيارات لتقوية الصلات بينهم ٠

(٨) العمل على تطوير الأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص ، ورفع مستوى أدائه وزيادة مكانته في هيكل الاقتصاد الوطني ٠

(٩) تنظيم الفعاليات لبحث القضايا والمستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ، ومردوداتها الإيجابية والسلبية على أداء القطاع الخاص ٠

(١٠) إتاحة الفرصة لأصحاب الأعمال للالتقاء في إطار تنظيمي ترعاه الغرف لتبادل الخبرات وتدارس الموضوعات والقضايا المشتركة ٠

(١١) تحسين بيئة الأعمال بالتوفيق وفض المنازعات التجارية والمالية بين المنشآت الوطنية أو بينها وبين المنشآت الأجنبية ٠

(١٢) التعبير عن وجهة نظر أصحاب الأعمال في التوجهات الاقتصادية والتشريعات والإجراءات النظامية التي تمس مصالحهم ٠

(١٣) رفع المستوى التأهيلي لأصحاب الأعمال ومنسوبيهم بتوفير البرامج التدريبية المناسبة لهم .

(١٤) القيام بالأعمال الإجرائية التي تنظم علاقة المنشآت وتعاملها مع الجهات الأخرى ومنها التصديق على المحررات والمستندات وإصدار شهادات المنشأ وغيرها ٠

وقد تفاعلت الغرف عبر مسيرتها مع الظروف التي صاحبت توجهات التنمية الاقتصادية ، والتغيرات الأيديولوجية التي حدثت في المجتمعات ، والتي أثرت بشكل مباشر في حركة ومكانة ودور القطاع الخاص ، وواكبت في مهامها وتطلعاتها التنامي المتزايد للقطاع الخاص وما احتاجه من دعم لأداء دوره وممارسة مسؤولياته وتحقيق أهدافه ، كما ملأت الفراغ القائم في المنظمات المهنية ككيان تنظيمي يمثل فئة أصحاب الأعمال أمام المنظمات الأخرى سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية .

واستطاعت الغرف أن تضيف أبعادا أخرى لمهامها لتمتد بالإضافة إلى ارتباطاتها بمصالح القطاع الخاص ، لتصبح سندا للدولة في تحقيق أهدافها التنموية وبلوغ طموحاتها الحضارية والقيام بدور ملموس في مشروعات وفعاليات البيئة المحلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد والذي يترتب عليه الإسهام بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد [٢] .

ثالثا : المسؤولية الاجتماعية في دائرة اهتمام الغرف :

لقد اهتمت الغرف بأداء واجباتها نحو المجتمع ، حيث عملت على الإسهام في المشروعات الاجتماعية التي تنظمها الدولة وتنظيم وحث مشاركة أصحاب الأعمال فيها ، وأصبحت خدمة المجتمع - رغم حداثتها نسبيا مقارنة بالمهام التقليدية للغرف - من

[2] خليل . بدر الدين محمد ، مرجع سابق .

المهام الأساسية والرئيسية التي تأخذ حيزا مهما من الأولويات في أعمال الغرف ، واستطاعت أن تحقق نجاحا في هذا المضمار من خلال قيامها بدعم جمعيات رعاية الفئات المحتاجة والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة والجمعيات الخيرية بأشكال شتى منها الدعم المباشر متمثلا في الدعم المالي ، وتبني تأسيس مراكز وجمعيات تطوعية وخيرية ، واستضافتها لفعالياتها ، وتزويدها بالموظفين ، وأيضا الدعم من خلال تحفيز مشاركات منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال .

إلا أنه مع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وانتشاره خاصة في العقد الأخير مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ليصبح للقطاع الخاص مسؤولية أساسية في المشاركة الاجتماعية كعنصر رئيسي للتنمية المستدامة حيث تغيرت النظرة لمنشآت القطاع الخاص من مجرد منشآت اقتصادية يتحدد نجاحها بمقدار أرباحها ووضعها المالي ، إلى أن تأخذ صفتها كشريك في المجتمع مسؤولة عن أعمال تنفذ خارج النطاق المالي والاقتصادي ، وذلك بتبني منهجا شاملا تدمج فيه مصالح كافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة ويأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة ، وبحيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية تقدير للنتائج غير النقدية لأعمالها بما يسمي بـ " المحاسبة الاجتماعية " [3] ومعيارا مؤسسيا تقيم به أعمال المنشآت ، وتكسب من خلاله ثقة المجتمع واحترامه .

وإزاء هذا الوضع أصبح لزاما على الغرف مساندة القطاع الخاص في أدائه هذا التوجه الجديد من خلال برامج تفاعلية تستهدف نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتعميق مبادئها وتوضيح المجالات المناسبة لأدائها .

رابعا : العوامل المؤهلة للغرف لتعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص:

يوجد عدد من المسببات تؤكد أن الغرف هي أكثر جهة مناسبة لتعزيز أداء القطاع الخاص على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية أهمها ما يلي :

[3] هيئة الجودة البيئية الدولية ، اضطلاع المجتمع المدني بدوره ، ٢٠٠٣م .

(١) أن الغرف هي أقرب الجهات للقطاع الخاص بموجب ما تضمنه القواعد النظامية لإنشائها ونصها تحديدا على أنها الجهة التي تتمثل القطاع الخاص وترعى مصالحه وتعمل على تنميتها وتطويرها .

(٢) تفهم الغرف لأهداف القطاع الخاص وتوجهاته واستيعابها لقضاياه ، وفي نفس الوقت معرفتها بقدراته وإمكاناته ، مما أوجد فهما مشتركا بين الغرف والقطاع الخاص وثقته بسعي الغرف لمصلحته .

(٣) تفوق الغرف على المنظمات الأخرى التي ترعى كل منها مصالح فئة واحدة مثل النقابات والجمعيات المهنية المتخصصة حيث تتسم الغرف بالشمولية وتمثيل المصالح المشتركة لكامل قطاع الأعمال في مختلف أنشطته .

(٤) قرب الغرف من صناع القرار والكيانات الرسمية والأهلية القائمة مما جعلها على معرفة بالتوجهات الاجتماعية والاقتصادية للدولة وعلى دراية باحتياجات المجتمع المحلي .

(٥) أن وجود الغرفة في البيئة المحلية ، وممارستها لدورها في تفعيل الأنشطة الاجتماعية والخيرية ، قد أتاح للغرف الخبرة في إمكانية تفعيل هذا الدور لدى منشآت القطاع الخاص .

(٦) أن مبادراتها للتعاون مع الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص ، قد أثمر عن علاقات ثقة بها من كافة الأطراف ، وأكسبها صفة كونها منظمات تسعى لتحقيق الصالح العام والتنمية المستدامة وليس فقط حماية مصالح أعضائها .

(٧) أن استمرارية أداء الغرف لمهامها عبر سنوات متتالية و تطويرها لذاتها وعملها وفقا لهياكل تنظيمية وخطط عمل ومجالس للإدارة ولجان ممثلة لكافة أنشطة القطاع الخاص يجعلها على مستوى تنظيمي متكامل له القدرة على التخطيط الفعال والتنظيم الجيد .

(٨) أن تزايد أعداد منشآت القطاع الخاص وتنوع أنشطتها تجعلها دائما في حاجة لجهة مرجعية للمعاونة في أداء التوجهات المستجدة وتقديم النصح والمشورة ، وتعد الغرف الجهة المناسبة للقيام بذلك .

خامسا : المعوقات التي تواجهها الغرف العربية في تعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية :

يواجه قيام الغرف العربية بدورها في تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص عددا من المعوقات تتمثل فيما يلي :

أ- بالنسبة للمنشآت التي لم تبدأ في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية :

(١) عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية والقناعة بأنه لا يتعدى تقديم تبرعات أو عمل تطوعي والخلط في ذلك بينه وبين العمل الخيري .

(٢) ضعف استيعاب المنشآت لبرامج المسؤولية الاجتماعية بسبب عدم توافر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المسؤولين بالمنشآت .

(٣) غياب المعلومات عن المجالات المطلوب أدائها في إطار المسؤولية الاجتماعية .

(٤) خضوع المنشأة عند التفكير في أداء المسؤولية لاجتماعية لضغوط مؤسسية وإجرائية بشكل أكثر تأثيرا من الضغوط الاجتماعية .

(٥) غياب الإعلام والتوعية بأهمية أداء المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الثقة بالمنشآت ؛ مما يغيب عامل إدراج المسؤولية الاجتماعية في برامج عملها .

ب- بالنسبة للمنشآت التي بدأت في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية :

(١) ضعف توافر الاستراتيجيات وغياب الشكل التنظيمي المخطط في أداء المسؤولية الاجتماعية وآليات العمل المرتبطة بها ، واتسامها بالعشوائية في معظم المنشآت .

(٢) عدم توافر كوادر ووحدات إدارية متخصصة ومؤهلة لتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية ، حيث يناط بها غالبا لإدارة العلاقات العامة أو التسويق .

(٣) عدم توجه المنشآت للأخذ بمعايير يتم بها تقييم أداء المسؤوليات الاجتماعية أسوة بالمعايير التي تقيم بها نتائج الأعمال الاقتصادية .

(٤) قد تتجه بعض الشركات والمؤسسات إلى الإسهام بمشروعات اجتماعية تهم البيئة المحيطة بها وفي نفس الوقت تهمل البيئة الداخلية بما لا يتفق مع

حقوق الإنسان وأخلاقيات العمل مثل تشغيل الأطفال والتفرقة في التعامل وسوء ظروف العمل [4] .

(٥) الازدواجية في أداء برامج متشابهة للمسؤولية الاجتماعية تنفذها المنشآت نتيجة لنقص عامل التنسيق بينها .

ج- بالنسبة للجهات ذات الصلة بتعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية [*] :

(١) محدودية الدراسات المطروحة والفعاليات المنفذة من قبل الجهات المتخصصة بشأن المسؤولية الاجتماعية وتأخر الاهتمام بها مقارنة بدول الاقتصاديات الناشئة [**] .

(٢) عدم جاهزية القطاع المتلقي الرئيسي وهو الجمعيات الخيرية للاستفادة من الإمكانات التي توفرها المنشآت .

(٣) ضعف التنسيق بين المنشآت والجهات ذات الصلة بتنظيم أداء المسؤولية الاجتماعية والتوعية بها .

(٤) ضعف الحوافز المخصصة لتشجيع المنشآت على أداء المسؤولية الاجتماعية والتميز فيها خاصة أخذها في الاعتبار في الحصول على المناقصات والمشتريات الحكومية وغيرها من التيسيرات .

(٥) عدم الاهتمام بتقييم المنشآت على أساس أنشطتها في المسؤولية الاجتماعية والبيئية مما يؤثر في حصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية على موقع أساسي في استراتيجية المنشآت .

---

[4] آل الشيخ . آسيا ، دراسة بعنوان " الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية .. التحديات وسبل التقدم .

[*] الغرف والجهات الحكومية والبحثية وغيرها من الجهات ذات العلاقة .

[**] مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا .

الفصل الثاني
متطلبات قيام الغرف بتعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية
" تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا "

يتطلب قيام الغرف بدورها في تعزيز أداء منشآت القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية توافر عناصر محددة من الجاهزية تتصدى للمعوقات التي تواجهها المنشات في سبيل شروعها أو أدائها للمسؤولية الاجتماعية وترتبط بشكل واقعي باحتياجات المجتمع من ناحية وقدرات القطاع الخاص من ناحية أخرى .

وسوف نركز في هذا الصدد على تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في تحقيق هذه المتطلبات .

أولا : نبذة تعريفية عن الغرفة

أنشئت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عام١٣٨١هـ (١٩٦١م) لتقوم بدعم ورعاية القطاع الخاص في منطقة الرياض وتطوير وتنمية أنشطته من خلال خدمات متعددة مثل خدمات الاستثمار والمعلومات والتدريب وتنمية المهارات وتقديم الدراسات التطويرية والاستشارات القانونية والفرص الاستثمارية والتجارية والفعاليات التثقيفية وحل المشكلات التي تواجهها المنشآت .

وتعد الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أكبر غرفة على مستوى المملكة وتضم اكبر عدد من المشتركين وقد بلغ هذا العام أكثر من ٦٧ ألف مشترك من منشآت القطاع الخاص .

ثانيا : البعد الاجتماعي في أداء الغرفة :

إضافة إلى قيام الغرفة بمهامها في دعم وتطوير أنشطة القطاع الخاص ، فقد اتجهت ومنذ وقت مبكر إلى العمل الاجتماعي وخصصت له أولوية رئيسية في أهدافها وأنشطتها لتكون ا قدوة يحتذي بها قطاع الأعمال في الالتزام بهذه المسؤولية ، حيث انطلقت من الغرفة أول لجنة لأصدقاء المرضى في المملكة ثم امتدت اهتماماتها لدعم الجمعيات

والمراكز الخيرية والإنسانية بدءاً بطرح الفكرة ثم توفير مقار لها في بداية مراحل التأسيس وتنظيمها وتكثيف الجهود لدعمها حتى تتمكن من الوفاء بواجباتها الإنسانية .

وتوازن الغرفة في اهتمامها بالبعد الاجتماعي بين دورها المحوري من حيث معاونة منشآت القطاع الخاص بحكم مسؤولية الغرفة عن تطوير وتنمية هذه المنشآت ومعاونتها على أداء هذه المسؤولية ،من ناحية ، وقيام الغرفة بأداء المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر باعتبار ذلك هدف وطني وكون الغرفة عضو أساسي في المجتمع .

ومن أجل تعزيز المبادرات الخيرية التي تعطيها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أولوية في برامجها وأنشطتها استهدافاً لتأكيد الدور الاجتماعي لأصحاب الأعمال وتنظيم إسهاماتهم في الأعمال الخيرية ، أنشأت الغرفة إدارة مختصة بخدمة المجتمع لتتولى تنسيق الجهود والأنشطة الخيرية والاجتماعية التي تقوم بها و تشارك فيها .

ثالثا : توجّه الغرفة لأداء المسؤولية الاجتماعية :

من خلال الخبرة المكتسبة للغرفة في العمل الاجتماعي قامت الغرفة بإحداث نقلة نوعية في أدائها في هذا المضمار ، عقب انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم تطوير جانب كبير من هذا العمل والذي تركز في الأعمال الخيرية والتطوعية ، ليوجه هذا الجانب إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتنفيذ مشروعات تنموية تفيد المجتمع وفئاته من خلال نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية واستقطاب منشآت القطاع الخاص لأدائها .

وقد شرعت في السنوات الثلاث الأخيرة إلى توفير متطلبات أداء المسؤولية الاجتماعية سواء من جانبها بشكل مباشر أو من خلال منشآت القطاع الخاص وبدأت بتنفيذ برنامج عمل بمسمى "**مسؤولية** " يستهدف ما يلي :

(١) توفير الجانب التوعوي والتثقيفي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال تنظيم الفعاليات من ملتقيات وندوات ومحاضرات وورش عمل .

(٢) توفير الجانب المرجعي للتخطيط ووضع السياسات المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية من خلال وجود جهة مرجعية عليا يشارك فيها مسؤولون ومتخصصون .

(٣) توفير الجانب التنظيمي من خلال وجود جهة تتولى إعداد الدراسات والبرامج المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية .

(٤) توفير المعلومات والبيانات عن برامج المسؤولية الاجتماعية المطلوبة .

(٥) توفير الجانب الإرشادي بإعداد وطرح ادلة مرجعية لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .

(٦) توفير وسائل تحفيزية لحث المنشآت على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .

(٧) توفير تجارب محلية وأجنبية رائدة للاستفادة من نقاط القوة والضعف بها .

<u>وتحقيقا للأهداف المذكورة تم تحقيق ما يلي :</u>

- **تنظيم أول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة :**

وقد عقد هذا الملتقى عام ٢٠٠٦م بمستوى عال من الرعاية يعكس اهتمام الدولة وتشجيعها لهذا التوجه ، برعاية سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز حفظه الله ؛ وقد كان هذا الملتقى بمثابة دفعة كبرى في مسيرة الغرفة نحو نشر ثقافة المسؤولية حيث تم من خلاله مناقشة مفهوم وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى والقدرة التنافسية كوسيلة للسمعة الحسنة والربحية ودور المرأة في المسؤولية الاجتماعية مع طرح عدد من الطرق والأساليب التي تستطيع المنشآت السعودية من خلالها تحسين أدائها الاجتماعي والأخلاقي .

وإلى جانب هذا الملتقى فقد تم تنظيم سلسلة من الندوات والمحاضرات للتوعية بالمسؤولية الاجتماعية بمشاركة بعض أصحاب الفضيلة العلماء والمسؤولين والمتخصصين .

كما تم طرح بعض الإصدارات وتنفيذ برامج إعلامية لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية .

- **إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية :**

ويعد هذا المجلس المرجعية لأنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المنشآت لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته ، ويسعى إلى حشد الدعم والمساندة لبرامج التنمية المستدامة في منطقة الرياض خاصة ومناطق المملكة بوجه عام ، ويختص المجلس باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص ووضع الخطط المؤدية لتحقيق أهداف المجلس ، ووضع برامج تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص ، وإيجاد معايير وأنظمة محلية لتطبيق تلك البرامج ، والموفقة على تنظيم الملتقيات والندوات التي تخدم ثقافة المسؤولية الاجتماعية ، ويتشرف المجلس بالرئاسة الفخرية من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض .

وقد شكل المجلس من نخبة من ذوي الخبرة المتعمقة والممارسة والرأي في العمل الاجتماعي والتنموي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان ، وللمجلس أمانة عامة تتولى التحضير لاجتماعاته وتنفيذ توصياته ممثلة في إدارة خدمة المجتمع بالغرفة .

- **إنشاء لجنة تنفيذية بالغرفة للمسؤولية الاجتماعية ،**

وتتولى هذه اللجنة إعداد الدراسات حول برامج اقتصادية واجتماعية مستدامة يستعان بها في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، وإعداد دليل إرشادي باحتياجات المجتمع من برامج المسؤولية الاجتماعية .

- **تبني جائزة الغرفة للمسؤولية الاجتماعية :**

تبنت الغرفة جائزة خدمة المجتمع تشجيعا وتحفيزا لقطاع الأعمال على أداء واجبهم نحو خدمة المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو المنشآت ، وفي إطار ما استجد من مفاهيم وتوجهات نحو تعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية ، وتلبية لما أوصي به الملتقى الأول للمسؤولية الاجتماعية ؛ فقد قامت الغرفة بتحويل مسمى هذه الجائزة

إلى "جائزة المسؤولية الاجتماعية " وتتيح فروع الجائزة استيعاب البرامج المتميزة التي تتبناها منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال .

وتتكون الجائزة من وثيقة منح الجائزة وتحمل اسم الغرفة وشعار الجائزة وإسم الفائز ومبررات المنح ، وهدية تذكارية خاصة بالجائزة تحمل اسم الجائزة والفائز بها وتاريخ الدورة التي منحت فيها الجائزة ، ويتاح للحاصلين على الجائزة استخدام شعار الجائزة على مطبوعاتهم الخاصة والرسمية .

- **إعداد دليل إرشادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية :**

اتجهت الغرفة لطرح دليل إرشادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية كلفت بإعداده أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة متضمنا مجموعة كبيرة من البرامج التي يتحقق فيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية الهادف لتحقيق التنمية المستدامة ، ويشمل الدليل برامج متنوعة وهي برامج للبيئة الداخلية ، وبرامج للرعاية الصحية ، وبرامج لتنفيذ مشروعات اقتصادية صغيرة ولإنشاء مصانع لأغراض خيرية ، وبرامج للرعاية الاجتماعية ، وبرامج ثقافية ، وبرامج تعليمية وبحثية ، وبرامج رياضية ، وبرامج إعلامية .

- **إنشاء قاعدة بيانات لبرامج المسؤولية الاجتماعية :**

وهو من الأعمال القائمة حاليا حيث تسعى الغرفة إلى تكوين قاعدة بيانات متكاملة بالشركات والمؤسسات التي تنفذ برامج المسؤولية الاجتماعية ؛ من أجل حصر البرامج التي ينفذها القطاع الخاص في هذا المجال سواء التي تم إنجازها أو في طور التنفيذ أو التخطيط المستقبلي ، من أجل التعريف بها للجهات الأخرى ، والاستفادة منها في إعداد الدراسات والإحصائيات .

- **التنسيق مع الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية :**

تم التنسيق من خلال الزيارات واللقاءات مع عدة منشآت كبرى كان لها التميز في أداء المسؤولية الاجتماعية بمبادرات ناجحة وفق أسس صحيحة لخدمة

المجتمع في مشروعات مرتبطة بتنميته ومشكلاته ومن هذه المنشآت البنك الأهلي التجاري وشركة الاتصالات السعودية وشركة صافولا وشركة أكسون موبيل وشركة العثيم وغيرها للاستفادة من تجاربها وتعميمها .

- **إبرام اتفاقيات تعاون لتبادل الخبرات :**

تسعى الغرفة لإبرام اتفاقيات مع شقيقاتها من الغرف التجارية الصناعية في إطار توجه الغرفة للربط بين الغرف وتبادل الخبرات وتطوير الأفكار في هذا المجال وتم البدء بإبرام اتفاقية في هذا الصدد مع نظيرتها في جدة لتفعيل ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتنظيم برامج وأنشطة مشتركة ومتطورة .

الفصل الثالث

نتائج وتوصيات الورقة

هدفت هذه الورقة إلى التعريف بالدور المحوري للغرف التجارية الصناعية في تطوير أداء القطاع الخاص وتوجهاته وترسيخ مواطنة منشآته لتؤدي دورها في خدمة المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية ، وتحديد الركائز التي تجعل منها مرجعية للقطاع الخاص في أداء هذه المسؤولية والمعوقات التي تواجهها إزاء ذلك ، والمتطلبات الواجب توافرها لقيام الغرف بدورها في تعزيز أداء القطاع الخاص في هذا المضمار .

وقد تناولت الورقة الدور المحوري للغرف في رعاية مصالح القطاع الخاص وتمثيله لدى السلطات العامة وسعيها لتطويره وتنميته ، كما أظهرت المهام الجديدة التي أضيفت للغرف وبالتحديد البعد الاجتماعي بالمشاركة في خدمة المجتمع بشكل مباشر وأيضا تفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال وبالتحديد تعزيز أدائه للمسؤولية الاجتماعية ومعاونته على التوجه لبرامجها وفقا للدراية الصحيحة بمفاهيمها ، واستعرضت الورقة تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض كمثال تطبيقي لقيام الغرف بهذا الدور .

وفيما يلي النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الورقة :

أولا : نتائج الورقة :

١) تتوافر لدى الغرف العوامل التي تؤهلها للقيام بمهمة تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية ومن بين هذه العوامل أن الغرف هي أقرب الجهات للقطاع الخاص بموجب ما تضمنه القواعد النظامية لإنشائها وشموليتها في تمثيلها له بمختلف أنشطته، ووجود فهم مشترك بينهما نتيجة لذلك ، ومعرفة الغرف لأهداف القطاع الخاص وتوجهاته وقدراته من ناحية واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى الخاص ، كما أن الغرف تتوافر لديها القدرات التنظيمية للقيام بتخطيط وتنظيم البرامج .

٢) تواجه الغرف في سبيل تعزيزهالأداء المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص عددا من المعوقات من أبرزها عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية وضعف ثقافتها لدى العديد من المنشآت وغياب المعلومات عن المجالات المطلوب أدائها في إطار المسؤولية الاجتماعية ، وغياب الشكل التنظيمي لأداء المسؤولية الاجتماعية وآليات العمل المرتبطة به ، ومحدودية الدراسات المطروحة والفعاليات المنفذة ، وضعف الحوافز المخصصة لتشجيع المنشآت على أداء المسؤولية الاجتماعية والتميز فيها ، وعدم الاهتمام بتقييم المنشآت على أساس أنشطتها في المسؤولية الاجتماعية والبيئية .

٣) أثبتت تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مجال المسؤولية الاجتماعية ضرورة توفير عدد من المتطلبات لتفعيل أداء هذه المسؤولية من أهمها ضرورة تكثيف عقد الفعاليات وبرامج التوعية لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ، وأهمية وجود جهة مرجعية عليا لوضع السياسات وتخطيط البرامج ووجود كوادر مؤهلة ومتخصصة لتنفيذها ، وتوفير وسائل تحفيزية لمنشآت القطاع الخاص لتشجيعها على أداء المسؤولية الاجتماعية .

ثانيا : توصيات الورقة :

١) ضرورة سعي الغرف لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة عنها من خلال تكثيف عقد الفعاليات وتنظيم البرامج التوعوية والإعلامية .

٢) وجود جهة عليا مرجعية تنظم أداء المسؤولية الاجتماعية وتحقق التعاون والتكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة تضم ممثلين عن الغرف والقطاع الخاص .

٣) مراعاة الأخذ بالمنهج العلمي لتخطيط المشروعات عند وضع برامج المسؤولية الاجتماعية بما يتفق مع احتياجات المجتمع .

٤) توفير وسائل تحفيزية للمنشآت تكون مشجعة لها أداء المسؤولية الاجتماعية وتذكي التنافس بينها بما يعود بالنفع على المجتمع .

٥) قيام الغرف و الجهات المتخصصة بتوفير البنية التحتية المعاونة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية ، ومن أهم عناصرهاالمعلومات والدراسات عن البرامج المطلوبة .

٦) حث المنشآت على إنشاء وحدات متخصصة لخدمة المجتمع بالمنشآت مزودة بكوادر بشرية متخصصة ومتفهمة للمسؤولية الاجتماعية .

٧) تعميم التجارب الرائدة في مجال أداء المسؤولية الاجتماعية لمنشآت خارجية ومحلية وأوجه الاستفادة مما واجهته من نقاط قوة وضعف وفرص وتحديات .

٨) قيام الغرف التجارية الصناعية بالتعاون مع المنظمات ذوي الخبرة عالميا بتنظيم فعاليات للتدريب على اختيار وتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .